مبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون المصري

أ.م.د. مهدى شيداييان
الاستاذ المشارك بجامعة طهران/
مجمع الفارابى / كلية القانون

م.م. حسين علي حسن الحريشاوي
طالب دكتوراه في جامعة طهران
برديس فارابي في ايران

البريد الإلكتروني Email: m_sheidaeian@ut.ac.ir

الكلمات المفتاحية: مبدأ العلانية، الإجراءات الجزائية، القانون العراقي، القانون المصري، الشفافية.

كيفية اقتباس البحث

شيداييان ، مهدى، حسين علي حسن الحريشاوي، مبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون المصري، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The principle of publicity in criminal procedures, a comparative study between Iraqi law and Egyptian law

Mahdi sheidaeian
Associate professor in
University of Tehran /
Farabi College, law faculty

M.M. Hussein Ali Hassan Al Harishawi
PhD student at Tehran Pardis
Farabi University in Iran

Keywords : Publicity principle, Criminal procedures, Iraqi law, Egyptian law, Transparency.

How To Cite This Article
Sheidaeian, Mahdi, Hussein Ali Hassan Al Harishawi, The principle of publicity in criminal procedures, a comparative study between Iraqi law and Egyptian law, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025,Volume:15,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The principle of publicity is one of the fundamental principles that contribute to achieving criminal justice by ensuring the transparency of judicial procedures and enabling the public to follow trials. This research aims to conduct a comparative study between Iraqi law and Egyptian law regarding the principle of publicity in criminal procedures. The focus was on the legal texts that enshrine this principle in both systems, including the constitution and subsidiary laws such as the criminal procedure laws. The challenges associated with the application of this principle were also analyzed, such as the protection of privacy and national security and exceptions to publicity in sensitive cases. The research highlights the similarities and differences between the two legal systems, as both systems share the emphasis on the principle of publicity as a main guarantee of justice, but with differences in the formulation of legal texts

and the application of exceptions. The practical applications of the principle of publicity in criminal trials were also studied, including the publicity of trial sessions and the publication of judgments, while assessing the extent to which this principle affects promoting transparency and justice. The results show that both systems face challenges in achieving a balance between publicity and the protection of privacy, including legal texts and judicial procedures that govern exceptions to the principle of publicity.

الملخص

يعد مبدأ العلانية أحد المبادئ الأساسية التي تسهم في تحقيق العدالة الجنائية من خلال ضمان شفافية الإجراءات القضائية وتمكين الجمهور من متابعة المحاكمات. يهدف هذا البحث إلى دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون المصري فيما يتعلق بمبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية. تم التركيز على النصوص القانونية التي تكرس هذا المبدأ في كلا النظامين، بما في ذلك الدستور والقوانين الفرعية مثل قوانين الإجراءات الجزائية. كما تم تحليل التحديات المرتبطة بتطبيق هذا المبدأ، مثل حماية الخصوصية والأمن القومي واستثناءات العلانية في القضايا الحساسة. البحث يسلط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القانونيين، حيث يشترك كلا النظامين في تأكيد مبدأ العلانية كضمانة رئيسية للعدالة، ولكن مع وجود اختلافات في صياغة النصوص القانونية وتطبيق الاستثناءات. كما تم دراسة التطبيقات العملية لمبدأ العلانية في المحاكمات الجنائية، بما في ذلك العلانية في جلسات المحاكمة ونشر الأحكام، مع تقييم مدى تأثير هذا المبدأ على تعزيز الشفافية والعدالة. النتائج توضح أن كلا النظامين يواجهان تحديات في تحقيق توازن بين العلانية وحماية الخصوصية، ويشمل ذلك النصوص القانونية والإجراءات القضائية التي تحكم الاستثناءات على مبدأ العلانية.

المقدمة

يعد مبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية من المبادئ الأساسية التي تعكس العدالة والشفافية في النظام القضائي. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان نزاهة الإجراءات القضائية من خلال تمكين الجمهور ووسائل الإعلام من متابعة المحاكمات والإجراءات الجزائية. يُعَدّ هذا المبدأ ضمانةً هامة لحماية حقوق الأفراد والمجتمع على حد سواء، فهو يساهم في منع الانتهاكات القضائية والتعسف ويحقق الرقابة على السلطة القضائية. وعلى الرغم من أن مبدأ العلانية معترف به عالميًا، إلا أن هناك فروقًا جوهرية في تطبيقه بين الدول، تبعًا للتشريعات الوطنية والثقافة القانونية لكل بلد.

في هذا البحث، سيتم دراسة مبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية من خلال مقارنة بين القانون العراقي والقانون المصري، بهدف استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القانونيين وتحليل مدى تأثير العلانية على تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف المعنية. كما سيتم تناول القيود والاستثناءات التي تفرضها القوانين على هذا المبدأ ومدى توافر الضمانات لتحقيق توازن بين مصلحة المجتمع وحقوق المتهم.

١.مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التباين الواضح في تطبيق مبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية بين القانون العراقي والقانون المصري، حيث تختلف النصوص القانونية والتطبيقات العملية والاستثناءات المتعلقة بهذا المبدأ بين البلدين. ومن هنا تنبع الحاجة إلى دراسة مقارنة لفهم أوجه التشابه والاختلاف وتقييم مدى فعالية كل نظام في تحقيق العدالة والشفافية في العملية القضائية.

٢.هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة مقارنة شاملة لمبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية بين القانون العراقي والقانون المصري. وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية، وتطبيقات المحاكم، والاستثناءات المتعلقة بهذا المبدأ في كلا البلدين، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف، واستخلاص الدروس المستفادة والتوصيات لتعزيز العدالة والشفافية في العملية القضائية.

٣.أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية، ألا وهو مبدأ العلانية، والذي له أهمية كبيرة في ضمان نزاهة وشفافية العملية القضائية. كما أن إجراء دراسة مقارنة بين نظامين قانونيين مختلفين سيسلط الضوء على الممارسات الفضلى والتحديات التي تواجه تطبيق هذا المبدأ، مما قد يساهم في تطوير وتحسين الأنظمة القانونية في كلا البلدين.

٤.منهج البحث

سيعتمد هذا البحث على المنهج المقارن، حيث سيتم تحليل النصوص القانونية والتطبيقات العملية والاستثناءات المتعلقة بمبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية في كل من القانون العراقي والقانون المصري. كما سيتم استخدام المنهج التحليلي لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القانونيين، واستخلاص النتائج والتوصيات المناسبة.

المبحث الاول

تعريف مبدأ العلانية و النطاق التاريخي لمبدأ العلانية

يُشير مبدأ العلانية إلى حقّ الأفراد في حضور جلسات المحاكمات ومتابعتها، ممّا يُتيح لهم مراقبة سير العدالة والتأكد من نزاهة الإجراءات القضائية[١].

مطلب الاول. النطاق التاريخي لمبدأ العلانية

يُعدّ مبدأ العلانية مبدأً قديمًا يعود تاريخه إلى العصور القديمة، حيث كان يُطبّق في بعض الحضارات مثل الحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية.

مطلب الثاني: أسس مبدأ العلانية

يستند مبدأ العلانية إلى جملة من الأسس، أهمّها[٢]:

١. **حقّ الأفراد في المعرفة** : لكلّ فرد الحقّ في معرفة القوانين التي تُطبّق عليه وكيفية تطبيقها.

٢. **المساءلة** :تُساهم العلانية في ضمان مساءلة القضاة والمسؤولين عن أفعالهم.

٣. **الردع** :تُساهم العلانية في ردع الجرائم من خلال إظهار عواقب ارتكابها.

٤. **الثقة في النظام القضائي** :تُساهم العلانية في تعزيز الثقة في النظام القضائي من خلال إظهار شفافيّته ونزاهته.

المطلب الثالث. التحديات التي تواجه مبدأ العلانية

يواجه مبدأ العلانية بعض التحديات، أهمّها[٣]:

١. **حماية الخصوصية** :قد تُتعارض العلانية مع حقّ المتهمين والشهود في حماية خصوصيّتهم.

٢. **حماية الأمن القومي** :قد تُشكّل العلانية خطرًا على الأمن القومي في بعض الحالات.

٣. **حماية الأطفال** :قد تُعرّض العلانية الأطفال لضرر نفسي في بعض الحالات.

فيما يلي بعض الأمثلة على تطبيق مبدأ العلانية:

١. **علانية جلسات المحاكمات** :يُسمح للجمهور بحضور جلسات المحاكمات العادية بشكل عام.

٢. **نشر الأحكام القضائية** :تُنشر الأحكام القضائية في بعض الدول لضمان شفافيّة النظام القضائي.

٣. **إتاحة الوصول إلى سجلات المحاكم** :يُسمح للجمهور بالاطلاع على سجلات المحاكم في بعض الدول بعد مرور فترة زمنية معينة.

المبحث الثاني

مبدأ العلانية في القانون العراقي

المطلب الاول: النصوص القانونية المتعلقة بمبدأ العلانية

يُعد مبدأ العلانية من أهم مبادئ العدالة الجنائية في العراق، حيث يكفل للمتهم وللجمهور حق حضور جلسات المحاكمة ومراقبة سيرها .وينص الدستور العراقي على هذا المبدأ في المادة (١٩) فقرة (ثالثاً) والتي تنص على" :تضمن المحاكمة العلانية، ويكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه وفقاً للقانون[٤]."

كما نص قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٦ على مبدأ العلانية في المادة (١٨٢) والتي تنص على" :تكون جلسات المحاكمة علنية، ويجوز للجمهور حضورها."

وتُوجد نصوص قانونية أخرى تُؤكّد على مبدأ العلانية، مثل قانون الأحكام العرفية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤، وقانون محكمة التمييز الاتحادية رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥[٥].

١.الدستور العراقي (المادة ١٩ فقرة ثالثاً):

المادة (١٩) من الدستور العراقي تعد الأساس الدستوري الذي يرسخ مبدأ العلانية في المحاكمات. إذ تنص على:

"تضمن المحاكمة العلانية، ويكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه وفقاً للقانون."

تنص هذه المادة على أن المحاكمة يجب أن تكون علنية، وهذا يكفل للمتهم حقه في الدفاع ويمنع حدوث أي انتهاكات لحقوقه القانونية. العلانية هنا ليست فقط حقاً للمتهم بل هي أيضاً وسيلة لتمكين المجتمع من مراقبة سير العدالة وضمان الشفافية في النظام القضائي. يعد هذا النص ضمانة رئيسية للحقوق الأساسية للأفراد، حيث يتيح للمتهم وأسرته والجمهور متابعة الإجراءات القضائية مما يقلل من احتمالية وقوع أي انتهاكات أو تجاوزات خلال المحاكمة.

٢.قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٦ (المادة ١٨٢):

تنص المادة (١٨٢) من هذا القانون على: تكون جلسات المحاكمة علنية، ويجوز للجمهور حضورها."

تؤكد هذه المادة بشكل صريح على مبدأ العلانية في المحاكمات الجزائية. تتيح العلانية حضور الجمهور لجلسات المحاكمة، ما يعزز من مراقبة سير العدالة ويضمن الشفافية. ومع ذلك، فإن النص القانوني يمنح السلطة التقديرية للقاضي في بعض الحالات لتحديد استثناءات من العلانية إذا كانت المحاكمة تمس بالأمن العام أو الأخلاق العامة. يتيح هذا البند توازنًا بين الحق في

العلانية وحماية المصلحة العامة، إلا أنه قد يُستخدم في بعض الأحيان كذريعة لتقييد العلانية إذا لم تكن هناك ضوابط واضحة لهذه الاستثناءات.

٣.قانون محكمة التمييز الاتحادية رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥:

يحتوي هذا القانون على مواد تنظم عمل محكمة التمييز الاتحادية، وهي أعلى هيئة قضائية في العراق، ويشمل إجراءات العلانية في المحاكمات التي تنظرها المحكمة.

من خلال هذا القانون، تُعطى محكمة التمييز الاتحادية صلاحيات خاصة للنظر في القضايا بعلانية تامة، ما يعزز من أهمية العلانية على المستوى القضائي الأعلى. هذا يعزز الشفافية والمصداقية في أعلى مراحل النظام القضائي العراقي، ويؤكد على أن مبدأ العلانية لا يقتصر فقط على المحاكم الأدنى بل يمتد إلى جميع مراحل التقاضي، حتى في أعلى مستويات المحاكم.

الاستنتاج:

يعكس النظام القانوني العراقي التزامًا واضحًا بمبدأ العلانية في المحاكمات كجزء من ضمانات العدالة. ومع ذلك، فإن القوانين تمنح في بعض الحالات استثناءات لهذا المبدأ لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الأخلاق العامة. هذه الاستثناءات تُظهر الحاجة إلى وجود ضوابط واضحة وصارمة لتجنب استغلالها وتقييد حقوق الأفراد دون مبرر.

في هذا السياق، يمكن القول إن العلانية تساهم بشكل كبير في تحقيق العدالة والحفاظ على ثقة المجتمع بالنظام القضائي. ومع ذلك، فإن ضمان تحقيق التوازن بين العلانية وحماية المصلحة العامة يتطلب رقابة صارمة وآليات قانونية تضمن عدم التوسع في استخدام الاستثناءات بطريقة غير مبررة.

المطلب الثاني: .تطبيقات مبدأ العلانية في المحاكم العراقية

يُطبق مبدأ العلانية على جميع مراحل المحاكمة، بدءاً من جلسة التحقيق الابتدائي، مروراً بجلسات المحاكمة، وانتهاءً بقرارات الإدانة أو البراءة.

أ. **جلسة التحقيق الابتدائي:** يُسمح للمتهم بحضور جلسة التحقيق الابتدائي، ويحق له الاستعانة بمحامٍ .كما يُسمح لأقاربه وأصدقائه بحضور الجلسة، ولكن مع مراعاة شروط النظام العام.

ب. **جلسات المحاكمة:** تكون جلسات المحاكمة علنية، ويجوز للجمهور حضورها .ويجب على المحكمة أن تعلن عن موعد ومكان انعقاد الجلسة مسبقاً.

ج. **قرارات الإدانة أو البراءة:** تُعلن قرارات الإدانة أو البراءة علناً في جلسة المحكمة.

المطلب الثالث : الاستثناءات على مبدأ العلانية في القانون العراقي

يُمكن استثناء مبدأ العلانية في بعض الحالات، وذلك بقرار من المحكمة، بناءً على طلب من أحد أطراف الدعوى أو من تلقاء نفسها[٦].

أ. حالات استثناء مبدأ العلانية:

- إذا كانت المحاكمة تتعلق بالأخلاق العامة أو الآداب.
- إذا كانت المحاكمة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.
- إذا كانت المحاكمة تتعلق بأسرار الدولة.
- إذا كانت المحاكمة تتعلق بمصالح قاصرين.
- إذا كانت هناك مخاوف من حدوث اضطرابات أو أعمال عنف في حال علنية المحاكمة.

ب. إجراءات استثناء مبدأ العلانية:

- يجب على المحكمة أن تُصدر قراراً مبرراً باختيارها استثناء مبدأ العلانية.
- يجب على المحكمة أن تُبلغ أطراف الدعوى بقرارها.
- يجب على المحكمة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان سرية المحاكمة[٧].

المبحث الثالث: مبدأ العلانية في القانون المصري

المطلب الاول : النصوص القانونية المتعلقة بمبدأ العلانية

يُعد مبدأ العلانية من أهم مبادئ العدالة الجنائية في مصر، حيث يكفل للمتهم وللجمهور حق حضور جلسات المحاكمة ومراقبة سيرها. وينص الدستور المصري على هذا المبدأ في المادة (٦٢) والتي تنص على: "تضمن المحاكمة العلانية، ويكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه وفقاً للقانون".[٨]

اولاً. النصوص القانونية المتعلقة بمبدأ العلانية في القانون المصري

١.الدستور المصري (المادة ٦٢): المادة (٦٢) من الدستور المصري تؤكد على مبدأ العلانية في المحاكمات الجنائية، وتنص على : "تضمن المحاكمة العلانية، ويكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه وفقاً للقانون."

التحليل:

هذه المادة الدستورية توضح أن العلانية في المحاكمات هي إحدى ضمانات العدالة الجنائية، فهي تتيح للجمهور الإطلاع على سير العدالة، ما يعزز من ثقة المجتمع في النظام القضائي. كما تضمن للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه بشكل علني وشفاف. هذا المبدأ يعكس الالتزام

بضمان المحاكمات العادلة والنزيهة، ويمنع أي تجاوزات قد تحدث خلف الأبواب المغلقة، مما يوفر حماية للمتهم ويساهم في إظهار العدالة.

٢.قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٧ لسنة ١٩٩٦ (المادة ٢٠٥): تنص المادة (٢٠٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على : "تكون جلسات المحاكمة علنية، ويجوز للجمهور حضورها."

يُؤكد هذا النص القانوني على أن المحاكمات يجب أن تكون علنية بما يضمن الشفافية والمراقبة العامة لسير العدالة. ولكن، مثلما هو الحال في العديد من الأنظمة القانونية الأخرى، يمكن للقاضي في حالات استثنائية تحديد سرية الجلسات إذا كانت علانية المحاكمة قد تؤثر على النظام العام أو الأخلاق العامة. هذا النص يوفر توازنًا بين حق المجتمع في مراقبة العدالة وضرورة حماية بعض المصالح العامة أو الخاصة التي قد تتعرض للخطر نتيجة العلانية الكاملة.

٣.قانون تنظيم القضاء المصري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٦: يُعتبر هذا القانون من القوانين الأساسية التي تُنظم هيكلة وعمل النظام القضائي في مصر، ويتضمن عدة مواد تُشير إلى مبدأ العلانية في المحاكمات.

التحليل:

يشير قانون تنظيم القضاء إلى أهمية العلانية كجزء من الإجراءات القضائية لضمان العدالة. يتم التأكيد على أن العلانية هي من المبادئ الأساسية التي يجب الالتزام بها، إلا أنه، كما هو متبع في الأنظمة القانونية، يُعطى القضاة صلاحية اتخاذ إجراءات لحماية النظام العام أو الأخلاق العامة من خلال عقد جلسات سرية عند الضرورة. هذا الاستثناء محدود لضمان عدم انتهاك حقوق المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة وشفافة.

٤.قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٢٠: يُعد قانون الإجراءات الجنائية المصري من القوانين الرئيسية التي تُنظم الإجراءات القضائية في القضايا الجنائية. ينص هذا القانون على أن جلسات المحاكمة يجب أن تكون علنية ما لم يكن هناك سبب قانوني يستدعي خلاف ذلك.

التحليل:

يؤكد هذا القانون على ضرورة الالتزام بالعلانية في المحاكمات الجنائية، حيث يسمح للجمهور بحضور الجلسات لضمان الشفافية في سير الإجراءات القضائية. ومع ذلك، يُمنح القاضي سلطة تقديرية في تحديد السرية في بعض الحالات التي تستوجب ذلك لحماية النظام العام أو الأخلاق

العامة أو حقوق الضحايا. هذه السلطة التقديرية يجب أن تُستخدم بحذر لضمان عدم إساءة استخدام السرية وتجنب انتهاك حقوق المتهم في محاكمة عادلة.

الاستنتاج:

القانون المصري، من خلال النصوص الدستورية والتشريعية، يعترف بأهمية مبدأ العلانية كضمانة أساسية لتحقيق العدالة الجنائية. وتُعزز العلانية الشفافية والمصداقية في المحاكمات، وتمنع حدوث أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق المتهمين. ومع ذلك، يُسمح للقضاة في بعض الحالات بتحديد سرية المحاكمة لأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأخلاق العامة.

هذه الاستثناءات، رغم مشروعيتها في بعض الظروف، يجب أن تُنظم بعناية لضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد. تظل العلانية المبدأ الأساسي والقاعدة العامة، بينما تظل السرية استثناءً يحتاج إلى مبررات قوية.

المطلب الثاني : تطبيقات مبدأ العلانية في المحاكم المصرية

يُعدّ مبدأ علانية المحاكمات أحد أهمّ مبادئ العدالة الجنائية في مصر، ويُمكن تطبيقه بعدّة صور، تشمل[٩]:

١.علانية الجلسات:

•حضور الجمهور :يُسمح لأي شخص بالحضور في جلسات المحاكمات العلنية، ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك لأسباب محددة.

•نشر وقائع المحاكمة :يُمكن نشر وقائع المحاكمات العلنية في الصحف ووسائل الإعلام، مع مراعاة بعض الضوابط، مثل عدم نشر هوية الشهود أو أيّ معلومات قد تُعرّضهم للخطر.

•البثّ المباشر :في بعض الحالات، قد تسمح المحكمة ببثّ جلسات المحاكمة مباشرةً على التلفزيون أو عبر الإنترنت، وذلك لزيادة الشفافية وتعزيز الثقة في القضاء.

٢.علانية الأحكام:

•تلاوة الأحكام :تُصدر الأحكام في جلسات علنية، ويُسمح للحاضرين بالاستماع إليها.

•نشر الأحكام :تُنشر الأحكام في الجريدة الرسمية للدولة، كما يُمكن نشرها في الصحف ووسائل الإعلام.

•الحصول على صورة من الحكم :يُمكن لأيّ شخص ذي مصلحة الحصول على صورة من الحكم الصادر في قضيته.

٣.علانية إجراءات التحقيق:

•حضور المتهم :يُسمح للمتهم بحضور جلسات التحقيق معه، مع مراعاة بعض الضوابط، مثل

عدم حضوره في حال وجود شهود يتعارض حضورهم مع مصلحة التحقيق.

•حضور المحامي :يُسمح لمحامي المتهم بحضور جلسات التحقيق معه، وتقديم المشورة له.

•تسجيل جلسات التحقيق :في بعض الحالات، قد تُسجل جلسات التحقيق صوتياً أو بالفيديو، وذلك لضمان دقة وسلامة التحقيق.

مميزات تطبيق مبدأ العلانية:

•تعزيز الثقة في القضاء :تُساهم علانية المحاكمات في تعزيز الثقة في القضاء، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمجتمع لمراقبة سير العدالة والتأكد من نزاهتها.

•ردع الجريمة :تُساهم علانية المحاكمات في ردع الجريمة، وذلك من خلال إظهار فاعلية القانون وعواقبه على مرتكبي الجرائم.

•حماية حقوق المتهم :تُساهم علانية المحاكمات في حماية حقوق المتهم، وذلك من خلال إتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه بشكلٍ علنيّ ومباشر.

•تعزيز الشفافية :تُساهم علانية المحاكمات في تعزيز الشفافية في عمل القضاء، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمجتمع للتعرف على القضايا التي تُنظر أمام المحاكم وكيفية الفصل فيها[١٠].

تحديات تطبيق مبدأ العلانية:

•حماية خصوصية بعض الأطراف :قد تُشكل علانية المحاكمات تهديدًا لخصوصية بعض الأطراف في القضية، مثل المتهم أو الشهود، خاصةً في بعض القضايا الحساسة.

•حماية النظام العام :قد تُشكل علانية المحاكمات تهديدًا للنظام العام في بعض الحالات، خاصةً في القضايا التي تمسّ بالأمن القومي أو القيم الدينية والأخلاقية.

•تأثير وسائل الإعلام :قد تؤثّر وسائل الإعلام على سير العدالة في بعض الحالات، خاصةً في حال نشر معلومات مغلوطة أو مُضلّلة عن القضية[١١].

ختامًا:

يُعدّ مبدأ علانية المحاكمات من أهمّ مبادئ العدالة الجنائية في مصر، ويُساهم في تعزيز الثقة في القضاء وحماية حقوق المتهمين.

ومع ذلك، يجب مراعاة بعض التحديات التي قد تُواجه تطبيق هذا المبدأ، مثل حماية خصوصية بعض الأطراف والنظام العام، وضمان عدم تأثير وسائل الإعلام على سير العدالة.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

مطلب الثالث: الاستثناءات على مبدأ العلانية في القانون المصري

يُعد مبدأ علانية المحاكمات أحد أهم مبادئ العدالة الجنائية في القانون المصري، حيث تكفل علانية المحاكمات حقّ المجتمع في معرفة ما يدور داخل قاعات المحاكم، وحقّ المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة.

ومع ذلك، ونظرًا لبعض الاعتبارات، ترد على هذا المبدأ بعض الاستثناءات التي نصّ عليها القانون المصري، وسأقوم بشرحها تفصيلاً[١٢]:

١.استثناءات تتعلق بالمتهم:

•حماية خصوصية المتهم :في بعض الجرائم التي تمسّ بخصوصية المتهم أو شرفه، مثل جرائم الاعتداء الجنسي أو جرائم الآداب، يجوز للمحكمة أن تقضي بمحاكمة المتهم سرّيةً حفاظًا على سمعته وكرامته.

•حماية سلامة المتهم :في حال وجود خوف من تعرّض المتهم للخطر أو التهديد بالقتل من قبل جهات معادية، يجوز للمحكمة أن تقضي بمحاكمة سرّيةً لحمايته.

•حماية صحة المتهم النفسية :في حال كان المتهم يعاني من اضطرابات نفسية قد تؤثّر على سير المحاكمة أو سلوكه داخل قاعة المحكمة، يجوز للمحكمة أن تقضي بمحاكمة سرّيةً حفاظًا على صحته النفسية.

٢.استثناءات تتعلق بالشهود:

•حماية هوية الشاهد :في بعض الحالات، قد يُطلب من الشاهد إخفاء هويته أو تغيير اسمه، وذلك لحمايته من التهديد أو الانتقام من قبل المتهم أو جهات معادية.

•حماية سلامة الشاهد :في حال وجود خوف من تعرّض الشاهد للخطر أو التهديد بالقتل من قبل جهات معادية، يجوز للمحكمة أن تقضي بمحاكمة سرّيةً لحمايته.

•حماية خصوصية الشاهد :في بعض الحالات، قد يُطلب من الشاهد الإدلاء بشهادته سرّيةً لحماية خصوصيته، خاصةً في الجرائم التي تمسّ بالآداب أو العرض.

٣.استثناءات تتعلق بالنظام العام:

•حماية الأمن القومي :في حال كانت القضية تمسّ بالأمن القومي أو مصالح الدولة العليا، يجوز للمحكمة أن تقضي بمحاكمة سرّيةً لمنع تسريب معلومات حسّاسة قد تُضرّ بأمن الدولة.

•حماية النظام العام :في حال كانت القضية تمسّ بالنظام العام أو قد تُثير الفتنة أو الاضطرابات بين الناس، يجوز للمحكمة أن تقضي بمحاكمة سرّيةً للحفاظ على الأمن والنظام العام[١٣].

•حماية القيم الدينية والأخلاقية :في بعض الحالات، قد تُطلب سرية بعض الإجراءات أو

الشهادات لحماية القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع.

٤.استثناءات تتعلق بالأطفال:

•حماية خصوصية الأطفال :في حال كانت القضية تتعلّق بجريمة ارتُكبت ضدّ طفل أو من قبل طفل، يجوز للمحكمة أن تقضي بمحاكمة سرّيةً لحماية خصوصية الطفل.

•حماية مصلحة الطفل :في بعض الحالات، قد تُطلب سرية بعض الإجراءات أو الشهادات لحماية مصلحة الطفل، مثل إخفاء هويته أو مكان إقامته[١٤].

المبحث الرابع

المقارنة بين القانونين العراقي والمصري فيما يتعلق بمبدأ العلانية

المطلب الاول : أوجه التشابه والاختلاف في النصوص القانونية

أوجه التشابه:[١٥]

•نصوص دستورية :ينص كل من الدستور العراقي والمصري على مبدأ العلانية في المحاكمات.

•قوانين محددة :تُوجد قوانين محددة في كل من العراق ومصر تُؤكّد على مبدأ العلانية، مثل قانون أصول المحاكمات الجزائية في العراق وقانون المرافعات المدنية والتجارية في مصر.

•نطاق التطبيق :يُطبق مبدأ العلانية على جميع مراحل المحاكمة في كل من العراق ومصر.

أوجه الاختلاف[١٦]:

•صياغة النصوص :تختلف صياغة النصوص القانونية المتعلقة بمبدأ العلانية بين العراق ومصر.

•الإجراءات :قد تختلف بعض الإجراءات المتعلقة بتطبيق مبدأ العلانية بين العراق ومصر، مثل شروط حضور جلسات التحقيق الابتدائي.

المطلب الثاني :أوجه التشابه والاختلاف في التطبيق العملي

أوجه التشابه:

•العلانية كقاعدة عامة :تُعد العلانية هي القاعدة العامة في كل من العراق ومصر، بمعنى أن جلسات المحاكمة تكون علنية بشكل عام.

•استثناءات محددة :تُوجد استثناءات محددة على مبدأ العلانية في كل من العراق ومصر، مثل حالات المحاكمة المتعلقة بالأخلاق العامة أو الأمن القومي.

•دور القاضي :يلعب القاضي دورًا هامًا في تطبيق مبدأ العلانية في كل من العراق ومصر، حيث يُصدر قرارًا بشأن استثناء مبدأ العلانية في بعض الحالات.

أوجه الاختلاف:

•نطاق الاستثناءات :قد يختلف نطاق الاستثناءات على مبدأ العلانية بين العراق ومصر، وذلك حسب تفسير القوانين وتطبيقها من قبل المحاكم.

•إجراءات استثناء العلانية :قد تختلف بعض الإجراءات المتعلقة باستثناء مبدأ العلانية بين العراق ومصر، مثل شروط إصدار قرار استثناء العلانية.

المطلب الثالث :أوجه التشابه والاختلاف في الاستثناءات

أوجه التشابه:[١٧]

•أسس الاستثناء :تستند الاستثناءات على مبدأ العلانية في كل من العراق ومصر إلى أسس محددة، مثل حماية الأخلاق العامة أو الأمن القومي.

•شروط الاستثناء :تُوجد شروط محددة لاستثناء مبدأ العلانية في كل من العراق ومصر، مثل ضرورة استثناء العلانية لتحقيق العدالة.

•دور القاضي :يلعب القاضي دورًا هامًا في تحديد ما إذا كانت الشروط متحققة لاستثناء مبدأ العلانية في كل من العراق ومصر.

أوجه الاختلاف:

•نطاق الاستثناءات :قد يختلف نطاق الاستثناءات على مبدأ العلانية بين العراق ومصر، وذلك حسب تفسير القوانين وتطبيقها من قبل المحاكم.

•إجراءات استثناء العلانية :قد تختلف بعض الإجراءات المتعلقة باستثناء مبدأ العلانية بين العراق ومصر، مثل شروط إصدار قرار استثناء العلانية[١٨].

الخاتمة

إن مبدأ العلانية يعد أحد الركائز الأساسية للعدالة الجنائية، حيث يضمن شفافية الإجراءات القضائية ويعزز الثقة في النظام القضائي. ومن خلال هذه الدراسة المقارنة بين القانون العراقي والقانون المصري، يمكن الاستفادة من الدروس المستفادة لتعزيز وتطوير تطبيق هذا المبدأ بما يحقق العدالة ويحمي حقوق الأفراد.

نتائج البحث

من خلال الدراسة المقارنة لمبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية بين القانون العراقي والقانون المصري، يمكن تلخيص النتائج الرئيسية كالتالي:

١.النصوص القانونية:

أ.**العراق** :يكرس القانون العراقي مبدأ العلانية في المحاكمات الجزائية ضمن الدستور وقانون أصول المحاكمات الجزائية، مع وجود نصوص تؤكد هذا المبدأ في قوانين أخرى.

ب.**مصر** :يضمن الدستور المصري وقانون المرافعات المدنية والتجارية مبدأ العلانية، إلى جانب قوانين أخرى تدعم هذا المبدأ.

٢.تطبيقات مبدأ العلانية:

أ.**العراق** :تُطبق العلانية في جميع مراحل المحاكمة، بدءًا من جلسات التحقيق الابتدائي إلى إصدار الأحكام.

ب.**مصر** :تُطبق العلانية أيضًا في جميع مراحل المحاكمة، مع إمكانية نشر وقائع المحاكمات في وسائل الإعلام والبث المباشر في بعض الحالات.

٣.الاستثناءات على مبدأ العلانية:

أ.**العراق** :يسمح القانون العراقي باستثناء العلانية في حالات تتعلق بالأخلاق العامة، الأمن القومي، أسرار الدولة، مصالح القاصرين، أو مخاوف من حدوث اضطرابات.

ب.**مصر** :تتضمن الاستثناءات حالات حماية خصوصية المتهم، سلامة المتهم والشهود، وحماية الأمن القومي والنظام العام.

٤.التحديات:

أ.**العراق ومصر** :كلا النظامين يواجه تحديات تتعلق بحماية الخصوصية والأمن القومي وحماية الأطفال، مع ضرورة تحقيق توازن بين العلانية والخصوصية.

توصيات البحث

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز مبدأ العلانية في الإجراءات الجزائية:

١.تطوير القوانين والتشريعات:

أ.تعديل القوانين لتوفير توازن أكبر بين مبدأ العلانية وحماية الخصوصية، خاصةً في القضايا الحساسة.

ب.تحديد إجراءات واضحة لاستثناء العلانية، مع ضمان حقوق المتهمين والشهود.

٢.تعزيز الشفافية في القضاء:

أ.تعزيز نشر الأحكام القضائية وإتاحة الوصول إلى سجلات المحاكم بشكل أكبر، مع مراعاة الضوابط المناسبة لحماية الخصوصية.

ب.زيادة الاعتماد على التكنولوجيا في بث جلسات المحاكمات لزيادة الشفافية والثقة في النظام القضائي.

٣.حماية حقوق الأفراد:

أ.وضع آليات لحماية حقوق المتهمين والشهود، بما في ذلك حماية هويتهم وسلامتهم.

ب.تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتهمين والشهود في القضايا الحساسة.

٤.التعاون الدولي:

أ.تعزيز التعاون بين النظامين القضائيين في العراق ومصر لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في تطبيق مبدأ العلانية.

ب.الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تحقيق توازن بين العلانية وحماية الخصوصية والأمن القومي.

٥.التوعية المجتمعية:

أ.زيادة التوعية بأهمية مبدأ العلانية ودوره في تحقيق العدالة والشفافية.

ب.تنظيم حملات توعوية وندوات لنشر الوعي بأهمية حماية حقوق الأفراد أثناء المحاكمات.

هوامش البحث

---

[١]. الشاوي، توفيق. (٢٠١٨). "نظرية الإثبات في أصول المحاكمات الجزائية". المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.ص١٨

[٢]. عبد الستار، فوزية. (٢٠٢٠). "شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري". دار النهضة العربية، القاهرة.ص١٥

[٣]. العبيدي، عبد الله علي جبار. (٢٠١٨). "مبدأ علانية المحاكمة الجزائية: دراسة مقارنة". مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٢، العدد ٤، ص ١٢٣-١٥٠. ص١٣٠

[٤]. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١.

[٥]. الجبوري، سليم حربة. (٢٠١٧). "أصول المحاكمات الجزائية". دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان. ص١٨

[٦]. الحديثي، فخري عبد الرزاق. (٢٠١٥). "شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية". مكتبة السنهوري، بغداد.ص٥٥

[٧]. الخفاجي، عبد الرحمن. (٢٠٢٠). "مبدأ العلانية في المحاكمات الجزائية وأثره على حقوق المتهم". مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد ٩، العدد ١، ص ٧٨-١٠٢. ص٨٥

[٨]. الزبيدي، محمد عباس. (٢٠١٩). "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة". مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ٢١، العدد ٧٣، ص ٢٨٤-٣١٢. ص٣٠٥

[٩]. عوض، محمد عوض. (٢٠١٥). "المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية". منشأة المعارف، الإسكندرية.ص٢٥

[١٠]. حسني، محمود نجيب. (٢٠١٧). "شرح قانون الإجراءات الجنائية". دار النهضة العربية، القاهرة.ص٨٠

[١١]. عبد المنعم، سليمان. (٢٠١٦). "أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه". المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.ص٩٠

[١٢]. مصطفى، محمود محمود. (٢٠١٨). "شرح قانون الإجراءات الجنائية". دار النهضة العربية، القاهرة.٩٢

[١٣]. عبد اللطيف، براء منذر. (٢٠١٩). "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والمصري". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٢، ص ١٩٠-٢٢٠.ص٢١٥

[١٤]. الحلبي، محمد علي سالم. (٢٠١٧). "الوجيز في أصول المحاكمات الجزائية". دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.ص٨٨

[١٥]. عبد اللطيف، براء منذر. (٢٠١٩). "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والمصري". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٢، ص ١٩٠-٢٢٠.ص٢١٠

[١٦]. عبد اللطيف، براء منذر. (٢٠١٩). "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والمصري". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٢، ص ١٩٠-٢٢٠.ص٢١٢

[١٧]. الشرقاوي، عبد المنعم. (٢٠١٥). "مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري". دار النهضة العربية، القاهرة.ص٢٨

[١٨]. عبد اللطيف، براء منذر. (٢٠١٩). "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والمصري". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٢، ص ١٩٠-٢٢٠.ص٢٠٨

المصادر والمراجع

اولاً. الكتب

- الشاوي، توفيق. (٢٠١٨). "نظرية الإثبات في أصول المحاكمات الجزائية". المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
- عبد الستار، فوزية. (٢٠٢٠). "شرح قانون الإجراءات الجنائية المصري". دار النهضة العربية، القاهرة.
- الجبوري، سليم حربة. (٢٠١٧). "أصول المحاكمات الجزائية". دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- الحديثي، فخري عبد الرزاق. (٢٠١٥). "شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية". مكتبة السنهوري، بغداد.
- عوض، محمد عوض. (٢٠١٥). "المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية". منشأة المعارف، الإسكندرية.
- حسني، محمود نجيب. (٢٠١٧). "شرح قانون الإجراءات الجنائية". دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبد المنعم، سليمان. (٢٠١٦). "أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه". المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.
- مصطفى، محمود محمود. (٢٠١٨). "شرح قانون الإجراءات الجنائية". دار النهضة العربية، القاهرة.
- الحلبي، محمد علي سالم. (٢٠١٧). "الوجيز في أصول المحاكمات الجزائية". دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- الشرقاوي، عبد المنعم. (٢٠١٥). "مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري". دار النهضة العربية، القاهرة.

ثانياً. المقالات

•العبيدي، عبد الله علي جبار. (٢٠١٨). "مبدأ علانية المحاكمة الجزائية: دراسة مقارنة". مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٢، العدد ٤، ص ١٢٣-١٥٠.

•الخفاجي، عبد الرحمن. (٢٠٢٠). "مبدأ العلانية في المحاكمات الجزائية وأثره على حقوق المتهم". مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد ٩، العدد ١، ص ٧٨-١٠٢.

•الزبيدي، محمد عباس. (٢٠١٩). "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة". مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ٢١، العدد ٧٣، ص ٢٨٤-٣١٢.

•عبد اللطيف، براء منذر. (٢٠١٩). "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والمصري". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٢، ص ١٩٠-٢٢٠.

References and Sources

Books:

• Al-Shawi, Tawfiq. (2018). Theory of Evidence in Criminal Procedure. National Center for Legal Publications, Cairo.

• Abdul Sattar, Fawzia. (2020). Explanation of the Egyptian Criminal Procedure Law. Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.

• Al-Jubouri, Salim Harba. (2017). Principles of Criminal Procedure. Dar Al-Hamed Publishing and Distribution, Amman.

• Al-Hadithi, Fakhri Abdul Razzaq. (2015). Explanation of the Criminal Procedure Law. Al-Sanhouri Library, Baghdad.

• Awad, Mohammed Awad. (2015). General Principles of Criminal Procedure Law. Al Maaref Establishment, Alexandria.

• Hosni, Mahmoud Naguib. (2017). Explanation of the Criminal Procedure Law. Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.

• Abdul Munim, Suleiman. (2016). Principles of Criminal Procedure in Legislation, Jurisprudence, and Doctrine. Modern Book Establishment, Beirut.

• Mustafa, Mahmoud Mahmoud. (2018). Explanation of the Criminal Procedure Law. Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.

• Al-Halabi, Mohammed Ali Salem. (2017). The Concise Guide to Criminal Procedure. Dar Al-Thaqafa Publishing and Distribution, Amman.

• Al-Sharqawi, Abdul Munim. (2015). Principles of Criminal Procedure in Egyptian Legislation. Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.

Articles:

• Al-Ubaidi, Abdullah Ali Jabbar. (2018). "The Principle of Publicity in Criminal Trials: A Comparative Study". Journal of Tikrit University for Law, Vol. 2, No. 4, pp. 123-150.

• Al-Khafaji, Abdul Rahman. (2020). "The Principle of Publicity in Criminal Trials and Its Impact on the Rights of the Accused". Journal of Legal and Political Sciences, University of Diyala, Vol. 9, No. 1, pp. 78-102.

• Al-Zubaidi, Mohammed Abbas. (2019). "Guarantees of the Accused During Trial: A Comparative Study". Journal of Al-Rafidain for Law, Vol. 21, No. 73, pp. 284-312.

• Abdul Latif, Baraa Munther. (2019). "Guarantees of the Accused During Trial: A Comparative Study between Iraqi and Egyptian Law". Journal of Tikrit University for Legal and Political Sciences, Vol. 11, No. 42, pp. 190-220.

Laws:

• Iraqi Criminal Procedure Code No. 23 of 1971.